قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

المالكي أمام المرآة

لم يقل السيّد مسعود بارزاني في رئيس الوزراء السيّد نوري المالكي أكثر مما قلناه ونقوله منذ تسلّم الأخير الحكم، كنا نقول إنه سائر نحو التفرّد بالحكم وإنه يقصي مناوئيه ويستثمر مقدّرات الدولة لترسيخ بقائه لفترات قادمة، وإنه يستخدم القانون بانتقاء فاضح، وإنّ الوضع الأمنيّ لا يستقرّ لأنه تفرّد بكل المناصب الأمنيّة، وإنّه ساع إلى الهيمنة على الاقتصاد والإعلام والقضاء، وإن ما يحدثُ يرسل إشارات بيّنة لحكم قمعيّ يلتقطها حتى الغافل، ولن تنفع في التمويه على الرغبة بالديكتاتورية كلّ مساحيق الإعلاميين الرسميين الذين أغدق عليهم المالكيّ من كيس الدولة هِباتٍ وأراضيَ ومناصب وأموالاً طائلة.

قلنا هذا مراراً وتكراراً، وبدا كما لو أننا كنا نحاور أنفسنا إذ لا أحد يصغي، فالكثرة الكاثرة أصابها الشللُ ترغيباً أو ترهيباً، ومنذ قمع التظاهرة العراقية الكبرى في ٢٥ شباط الأغرّ وما تلاها من اعتقالات واغتيالات وبلطجة، رُبط كل احتجاج ضدّ السيّد المالكيّ بمؤامرة بعثية أو خارجية، حدث هذا بعون من الماكينة الإعلاميّة الرسمية التي عرف السيّد المالكيّ أن يجلب لها رجالاً يمكنهم المساومة والتفاوض على كلّ شيء. بما فيها الصدق والمهنية. مقابل المال.

لا جديد إذن في تصريحات بارزاني سوى أنها أتتْ من فم سياسيّ بارز لا من قلم صحفيّ مغمور، ومن هنا أهميتها، فهو لم يفعل أكثر من تهيئة مرآة صقيلة نظيفة ووضعها أمام المالكي ليرى الحقيقة.

ساعة الحقيقة دقّتْ بقوّة يوم أمس، فالتصريحات لم تأتِ من خصم "عقائديّ"، أو من متّهم بالإرهاب هارب، ولم تأتِ من رجلٍ خاسر في اللعبة السياسيّة، بل أتتْ من شريك تأريخيّ دائم كان. قَبل وبعد التغيير. مناصراً لـ"مظلومية" الطائفة التي صعد المالكيّ ورهطه باسمها، وله مع رموزها التقليديين. ساسة ورجال دين. علاقات وثيقة، وهو. إضافة إلى ذلك كله. يمتلك ما يرفعه حجة على فشل الحكومة المركزية، قياساً إلى نجاح الإقليم في كل الصعد.

البديهة القاضية بأن الحكومة فاشلة، وأن رموزها فاشلون لم تكن تسترعي انتباه أحد منهم أو من مواليهم، لأن الضجة كبيرة والقانون جاهز لمعاقبة من يجرؤ على سبّ العنب الأسود، والتهم مفصّلة بعناية. لكنّ العراقيين كلهم باتوا يعرفون الآن أن الترياق الطائفيّ الذي ألجم الجميع وجعل بعضهم يخشى بعضاً ويصمتُ عن بوادر ديكتاتوريّة هي الآن "عذراء داخل شرنقة"، هذا السمّ الطائفيّ الزعاف على وشك أن ينتهي مفعوله ويفتضح أمر مَنْ صنعه ووزعه ليصعد على أكتاف البسطاء وليغدو حاكماً بأمره. باستيقاظ العراقيين من سباتهم الطائفيّ ستتهاوى وجوه وأقنعة كثيرة، وإذا كان صوتنا ضعيفاً الآن فبسبب الأصوات الزاعقة للبوّاقين من إعلاميي السلطان والمطيّبين والمبخرين ولاحسي القصاع.

ليس هذا العمود مديحاً لبارزاني ولا هجاء للمالكي. إنه تذكير بالساعة التي تأتي على كلّ سلطان حين يتكرّم عليه أحد ويضع أمامه مرآة ليرى وجهه. بعد أن أقنعه المقربون المتملقون بأنه يوسف في الحُسن وهرقل في القوّة.

مشكلة الإيمو
ثقافة الشائعة في المجتمع العراقي

تكشف معاينة مشكلة الإيمو في العراق عن شكل الصراع الدائر داخل المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ بين المجتمع والسلطة، الذي أصبح يشير إلى نمط علاقة المجتمع بالسلطة ومن جانب آخر نظرة السلطة نحو المجتمع ،لاسيما أن بنية المجتمع العراقي تقوم على الوحدة الاجتماعية للجماعة دون الفرد حيث تمثل هذه الجماعة معنى التضامن الاجتماعي والحاضن الأساسي لتوفير الحاجات الأساسية لأفراد الجماعة ، نقل تغير ٩ نيسان المجتمع العراقي إلى شكل من الصراع يغلب عليه الاجتماعي والثقافي، جاعلا السياسي ملحقا للعوامل التي تولد الصراع .

علاء حميد

يمكن تناول مشكلة الإيمو ضمن مستويين اجتماعيين يمثلان أحد الحقول التي يدور فيها الصراع المذكور وهما :

أولاً : من ينتج المعلومة المادة الخام للشائعة التي تؤشر وجود المشاكل الاجتماعية ؟

ثانيا : مَن يمارس العنف الذي من خلاله تعالج المشاكل الاجتماعية؟

بوصف أولي للمعلومات (حديث لعضو المجلس المحلي في مدينة الكاظمية/ ثم حديث لمسؤول في الشرطة المجتمعية/ ثم الانتقال إلى تداول المجتمع الحديث عنها) الذي أنتج تصوره حول مشكلة الإيمو، نلاحظ الآتي :

إن من يمارس الضبط الاجتماعي الجماعات والذي يعبر عن مختلف العمليات التي تهدف إلى جعل سلوك الأفراد متوافقا مع ثقافة المجتمع (ثقافة الجماعات) والى أن يسلكوا وفقا لأنماط السلوك المتعارف عليه اجتماعياً / ص٢٧ /الشائعات والضبط الاجتماعي/ د.محمود أبو زيد، حتى يمكن للجماعات الحفاظ على تضامنها الاجتماعي تعمل على إنتاج معنى هذا الضبط الاجتماعي يصل إلى مستوى العنف الرمزي والمادي .وعلى ضوء ثقافة الشائعة تمكنت الجماعات من مراجعة مستوى الضبط الاجتماعي الذي تنتجه .

ترتبط ثقافة الشائعة عند الجماعات التلقيدية بمفهوم الأصالة الاجتماعية والتاريخية وأهمية ديمومتها وهي تعني ثبات شكلها الاجتماعي (نمط العلاقة الاجتماعية / مكانة الفرد وتكريس جهده داخل الجماعة)، لذلك يصبح مضمون الشائعة معياراً اجتماعياً وثقافياً لتماسك أو انحلال الجماعة ، كون الشائعة عملية نقل خبر مرتبط بواقعة أو رأي أو صفة مختلفة من خلال الكلمة المسموعة الشفهية تعبيرا عن حالة معينة من حالات القلق أو الكبت الجماعي / ص١٥١ / الحرب النفسية / حميدة سميسم ، تحيلنا المضامين الاجتماعية التي تنطلق منها الشائعة إلى تجاور قيمي بين شكلين من القيم " القديم والحديث " هذا التجاور قائم على صراع ثقافي نفسي يسعى لإيجاد نوع إعادة التوازن المفقود ويقلص من اتساع الفجوة الثقافية بين الأجيال ،ولهذا عندما صنف الدارسون أنواع الشائعة نجد أن المعلومات التي أطلقت حول مشكلة الإيمو تقع ضمن شائعات الخوف التي تمتلك سمة الانتشار السريع بين أفراد المجتمع بسبب حملها شحنة عالية من انفعال المعتمد على عواطف المتلقي، وهذا التوصيف يدفعنا إلى أن نضع التساؤل الآتي : الخوف من السلطة أم من الجماعة ؟

الثقافة العراقية صراع القديم مع الحديث

يتجلى هذا الصراع داخل الثقافة العراقية في وجود إشكالية علاقة الفرد بالجماعة التي تعبر عن هويته الثقافية بحيث ينمو نوع من التعادل الموضوعي بين معنى الهوية ومحتوى الضبط الاجتماعي الذي يعبر عن الأنماط الثقافية والرموز الاجتماعية والقيم والمعاني والأفكار، كذلك المثل والأفعال والعمليات التي تستخدم للتغلب على التوترات والصراعات لإعادة التوازن/ ص٢٧ /الشائعات والضبط الاجتماعي، فمشكلة الإيمو هي نموذج بارز على سمات هذه الإشكالية فتحول الفرد من عضو في الجماعة إلى عضو في المجتمع كونه فضاءً اجتماعياً أوسع يفتح أمام الفرد حرية التحرك في المجال العام دون ضوابط وقيود الجماعة ،بمعنى آخر قيام صراع مابين "نحن" التي تقوم على تقليدية الجماعة وقوة التآزر بالاعتماد على رموزها وطقوسها الثقافية والدينية / أنا التي تستطيع المتغيرات الحاصلة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي والاطلاع على سلوكيات فردية مغايرة للسلوكيات التي تضعها ضوابط الجماعة " ، هذا يعني أن معنى الثقافة في المجتمع العراقي مازال يستند إلى دلالة تضامنية تقليدية على العكس من المعاني التي درستها الانثروبولوجيا بتوجهات المعاصرة بأن الثقافة نمط من التكيف الدائم مع متغيرات المحيط الاجتماعي بتأثير عاملين ،الأول الاقتصادي والثاني التكنولوجي ، يوفر الاقتصادي الحاجات الأساسية ويقدم التكنولوجي وسائل توفير تلك الحاجات ، إن من يهيمن على العاملين " الاقتصادي والتكنولوجي " يتمكن من التحكم بوسائل الضبط الاجتماعي سواء كانت مادية أم معنوية .

الجماعات العراقية والرجولة المتخيّلة

يمثل مفهوم الرجولة المتخيلة أحد المفاهيم التي دارت حولها الدراسات النسوية والجندر من اجل فهم التمايز السلوكي بين " الرجل والمرأة " ولذلك بمعناه المبسط هو مجموعة السمات التي تضعها الجماعات الاجتماعية من اجل ضبط فرق الجندر بين سلوك المرأة والرجل ويمكن ملاحظة هذه السمات في الأعراف والتقاليد التي تضعها الجماعات من أجل تسيير سلوكيات أفرادها ، بعد ٢٠٠٣ وبسبب صدمة التحول من مجتمع مغلق إلى مجتمع مفتوح أخذ مفهوم الرجولة يواجه تحديات ثقافية أشارت إلى أن أعراف وتقاليد الجماعات ماعادت المصدر الاجتماعي الذي يصاغ منها معنى الرجولة ،وأصبح البديل هو ما تنتجه الميديا ووسائل التواصل الاجتماعي ، ولهذا ارتفع مستوى الضبط الاجتماعي عند الجماعات العراقية ودخلت في صراع ملموس مع أفرادها ،فالتشظي الذي أخذ ينمو داخل الجماعات يقع في ثلاثة مستويات " الاجتماعي / الثقافي / السياسي " ظهر المستوى السياسي الأسرع في تمثل هذا التشظي كونه خارج الضوابط والأعراف الاجتماعية وخاضعاً لشبكة المصالح التي تنتجها الممارسة السياسية .

من عنف الجماعة إلى إكراه الدولة

بعد ما أشرنا إلى وجود صراع بين السلطة والجماعة على امتلاك الحاجات الأساسية الهيمنة على المجال العام ، يظهر التحدي الأساسي أمام المجتمع العراقي في كيفية التحول من العنف الذي تمارسه الجماعة على أفرادها إلى إكراه الدولة لمواطنيها في الالتزام بقوانينها التي تضعها لحفظ السلم الأهلي ، وإلا بماذا نفسر غياب الرؤية العلمية التي تحتاج إلى الدولة لمعالجة مشكلة الإيمو وترك الجماعات هي من تمارس الضبط الاجتماعي الخاص بها وتحويل سلوكيات الأفراد إلى مجموعة استغاثات تصيخ الدولة عن سماعها والإسراع في ممارسة دورها الاجتماعي ، فالفرق الواضح بين عنف الجماعة وإكراه الدولة في أن الأولى تقتل والثانية تعاقب ، فالجماعة تضع معيار الضلال الذي يأخذ سمات دينية وسلوكية ،أما الدولة فتضع معيار الانحراف من اجل معالجته ضمن مؤسساتها المتخصصة " سجون ، إصلاحيات ...إلخ " ، اليوم يلاحظ المهتم أن الجماعات في صراع حاد من أجل إنتاج سلطة سياسية تشابه بينتها الاجتماعية وتلتزم بأعرافها الاجتماعية ،لهذا أصبحت السلطة السياسية ذات مضمون جماعاتي يستمد شرعيته من المقولات التي صاغتها الجماعة خلال حركتها التاريخية والاجتماعية لكي يقع مفهوم الآخر المختلف في خانة العدو الكامن الذي يهدد بقاء الجماعة واستمرارية حضورها الاجتماعي والثقافي ما جعل معنى الصراع يتشكل في أنماط متعددة منها الديني " الطائفي " الثقافي " هويات فرعية وهوية وطنية ".

★ باحث متخصص في الانتروبولوجيا، والورقة ألقيت في الطاولة المستديرة التي عقدتها مؤسسة المدى يوم السبت الماضي بعنوان "الإيمو أسباب الظاهرة والموقف منها".

من الطاولة المستديرة التي اقامتهاالمدى

متى يكتمل النصاب؟

سليمة قاسم

المرة الوحيدة التي اكتمل فيها نصاب مجلس النواب بعدد أعضائه البالغ ٣٢٥ نائباً، كانت حين أدوا اليمين الدستورية، ومنذ ذلك الحين بدأ مسلسل غياب النواب عن حضور جلسات المجلس.

و كثيراً ما ترددت عبارة "رفعت الجلسة لعدم اكتمال النصاب" لتحول دون انعقادها في المجلس الذي يمثل اعلى سلطة تشريعية منتخبة في البلد تضطلع بمهمة تشريع القوانين التي ما زالت معظمها حبيسة ادراج مكاتب المجلس، بانتظار ان يتم التصويت عليها، مثل قانون النفط والغاز وقانون الاحزاب وهو الامر الذي ينتظره المواطن من ممثليه في المجلس.

وكانت جلسة التصويت على الموازنة العامة للعام الحالي مثالاً صارخاً على ذلك، فقد حضرها ٢٢٠ نائباً وتغيب ١٠٥ آخرين عن حضورها، رغم انهم كانوا يستخدمونها في خطبهم ومزايداتهم السياسية!

وعلى الرغم من ان النظام الداخلي للمجلس ينص على فصل النائب الذي يتغيب عشر جلسات متواصلة في الفصل التشريعي الواحد، الا ان هذا القرار لم يطبق لعدم وجود توافق سياسي عليه ولوجود الاستثناءات دائما لاسيما ما يتعلق برؤساء الكتل وارتباطاتهم السياسية.

وقد بلغ معدل غياب النواب عن الجلسة الواحدة حوالي ٧٥ نائباً بعذر أو بدون عذر، وهو الأمر الذي دفع رئاسة المجلس إلى إصدار قرار يقضي باستقطاع مبلغ ٥٠٠ الف دينار من راتب النائب المتغيب، الا انه لم يقلل من نسب الغياب لاسيما وان البعض من النواب ما زالوا يتقاضون راتباً من المنصب السابق الذي كانوا يشغلونه في الحكومة السابقة وبالتالي لا يكترثون لأية غرامة تفرض بحقهم.

تأثير تغيب النواب يتجلى بشكل واضح في عدد الجلسات التي عقدها المجلس في دورته الحالية، فخلال الفصل التشريعي السابق الذي دام حوالي أربعة أشهر عقد المجلس ستاً وثلاثين جلسة فقط، أما الفصل التشريعي الحالي فلم يعقد سوى ثماني عشرة جلسة.

ولايقتصر الأمر على تغيب النواب عن حضور جلسات المجلس بل تعداه الى مقاطعة جلساته من قبل كتل معينة، وهذه الحال تكررت أكثر من مرة، في الدورة السابقة والحالية وآخرها انسحاب الكتلة العراقية من جلسات المجلس ومن الحكومة بعد توجيه الاتهامات الى نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

وقد أبدى عدد من النواب تذمرهم من الطريقة التي يتم بها التصويت على القوانين بوجود توافق سياسي عليها، وقد ذهب بعضهم الى أكثر من ذلك حين اعتبروا ان البرلمان تم اختزاله في عدة شخصيات هم قادة الكتل الذين يفرضون إرادتهم على أعضاء كتلهم إلى درجة تصل الى منعهم من حضور جلسات المجلس لعدم تمرير قانون ما، في حين يرى البعض الآخر انهم تحولوا الى مجرد معقبين لمعاملات المواطنين، بدليل رفض طريقة التصويت الالكتروني للنواب بتحريض من رؤساء الكتل، على الرغم من سرعة العملية والدقة في احتساب الأصوات كونه يمنح النائب حرية في التصويت بدون ضغوطات سياسية بعيداً عن الإملاءات التي تأتي من رؤساء الكتل.

المشكلة لاتكمن في تغيب النواب عن حضور جلسات البرلمان فقط، بل في ضعف مستوى أدائهم ، الأمر الذي انعكس على دوره الرقابي وعدم قدرته على الحد من سلبيات الجهاز الحكومي المنبثق منه، فرغم ان مجلس النواب وضع يده على حالات فساد عدة تمثلت في جلسات الاستجواب التي شهدها المجلس ، إلا انه لم يسحب الثقة على إثرها من أيّ من المسؤولين في السلطة التنفيذية بعد استجوابهم.

وقد بادرت رئاسة البرلمان مؤخراً الى مضاعفة المبلغ المستقطع من راتب النائب المتغيب عن الجلسة الواحدة من ٥٠٠ألف دينار الى مليون دينار، للحد من حالات التغيّب بين أعضائه، الأمر الذي يعني عدم اكتراثهم بمصالح ناخبيهم الذين أوصلوهم الى ما هم فيه الآن.

تغيّب النواب وبطء تشريع القوانين التي تسير سير السلحفاة، يعني ان البلد بحاجة الى ثلاثين سنة لاستكمال المنظومة التشريعية كما أكد ذلك الكثير من المختصين، إذا علمنا ان هناك اكثر من ثلاثة آلاف تشريع جديد بحاجة الى اقرارها، الأمر الذي يتطلب معالجة جذرية من رئاسة البرلمان وضرورة نشر أسماء النواب المتغيبين على صفحة المجلس على الانترنت حتى يتعرف المواطن على مصداقية النائب ومستوى أدائه.

درس في الإنشاء عن المرأة!

محمد ثامر يوسف

ولا جملة مفيدة واحدة فهمتها محدثتي المحاضرة، التي أمامي "أمامنا" ،وهي تسرد وقائع تاريخية مكررة في ندوة حسبتها تتعلق بأحوال المرأة اليوم وأوضاعها الواقعية الصعبة اليوم. كنت مدعواً منذ أيام لجلسة أقامتها إحدى منظمات المجتمع المدني، وقيل أنها عن المرأة وأحوالها، لكن الجلسة ما أن بدأت حتى صارت مكانا للإلقاء المدرسي، إذ تسلحت المحاضرة إياها حالا، بقوة الإنشاء والسرد "الأيديلوجي الديني" والقصص التاريخية ، وكأنها في مهمة عسكرية وراحت تشرح كيف كانت المرأة أيام زمان وكيف كانت أخلاقها وكيف جاهدت في صدر الإسلام، غافلة عن قصد أو جهل، الحديث مباشرة وبحرارة عن قضايا معاصرة تعانيها المرأة العراقية اليوم، أو هي مؤثرة في مجريات حياتها ومشاغلها بما فيه ما تتعرض له من تضييق وتحرش جنسي معلن في الدوائر الرسمية الحكومية من نافذين وغير نافذين بذرائع "شرعية" شتى، كما لم تمر محدثتي على هموم المرأة المعيشية الصعبة، ولا عن ضغط الأعراف الاجتماعية عليها، ولم تتطرق كذلك لعدد النساء الأرامل وكيف يعشن، أو اللواتي بلا معيل وماذا فعلت المؤسسات الحكومية والقوى والأحزاب الدينية المستمكنة لإنقاذهن مما هن فيه..

بدلا من ذلك راحت المحاضرة ،وهي أستاذة جامعية-للأسف- تلقي علينا نشيدا مطولا في التربية والأخلاق القويمة، وكأننا "كأنهن" طلاب في صف، مستعيرة في السياق، وصفات التاريخ كله من كتب طائفية معينة أو من أقوال تتكرر كل يوم في الخطب الدينية/السياسية وعلى الشاشات..

الملل الذي أصاب الجميع، أصابني، فلم أجد حرجا من النهوض، منسحبا بصمت من ندوة سميت باسم المجتمع المدني، وأقيمت زورا باسم المرأة وقضيتها و"عيدها"!.

صورة الخطاب الرسمي أو شبيهه الذي يقدم باسم المرأة هذه الأيام هو هذا، نمط لايختلف كثيرا عن تلك الطريقة التي أصابتني بالغثيان، خطاب لكي يتهرب من وقائع راهنة وتفاصيل محرجة يومية تعانيها المرأة وتمس حريتها وتجرح كرامتها، يلجأ إلى التاريخ، إلى الماضي، حل سهل للفرار من أسئلة تتعلق بما تعانيه المرأة العراقية سواء من المجتمع، أو في داخل بيتها أحيانا. وهي طريقة مريحة جدا وغير مكلفة ولا تحتاج إلا لكلام، طريقة تجد دائما في التاريخ ما هو جاهز، وفي الغيب وسيلة مناسبة للتخلص من كل شيء، بما فيه وأوله من الإجابات الراهنة الصعبة والملحة.

اللافت في بعض النساء اليوم وكلما سنحت لهن فرصة للعمل في مناخات يقودها الرجل، أو يعملن في ظلاله أو بتأثيرات منه، أو ممن ينضوين في أحزابه، يصبحن بمجرد ذلك أكثر منه سطوة وقمعا خصوصا في إعادة استخدام التاريخ والتواطؤ مع الماضي، غير مباليات بمشكلات وهموم زميلاتهن، عابرات فوق آلامهن وما يعانينه بخفة. إنه نوم مريح خارج الحياة، نوم في التاريخ يحتاج إليه الرجل المتسلط، بصورة من الصور، وتلبيه بحماسة بعض النساء مثل محدثتي هذه، منذ أيام..!

قبل خراب البصرة

فيروز ممنوعة في راديو البصرة!

طالب عبد العزيز

من نافل القول أن أدبيات أغلب الجماعات الإسلامية في الوطن العربي كله تتحدث عن الموسيقى والغناء بوصفها من المحرمات،ويتطير الخطباء والوعاظ من صوت كمان أو ضربة وتر،قاعدتهم في ذلك تستند إلى نصوص وأحاديث لا يجرؤ أحد على تفكيكها اليوم،لا لأنها تدخل ضمن ما يمس ويضر جوهر الدين،فهناك العشرات من النصوص التي تمس وتضر،لم يتطرق لها خطيب أو واعظ في مكان ما،ظلت معطلة في متون الكتب طوال الزمن العربي الإسلامي،لكنهم ما فتئوا في أحاديثهم وخطبهم يتحدثون عن الموسيقى والغناء بوصفها المخرب الأول والمنكر الأول والخطر الذي يتهدد الدين ويحطم جوهره،فيما يعبث الآلاف من السياسيين والمتسلطين باسم الدين بمقدرات شعوب بأكملها،دونما موقف واضح من أحد.حين أسقطت القوات الأمريكية نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ وتنعم العراقيون بنعمة الحرية،خرج البعض بنغمة الحديث الذي يقول: (الظالم سيفي أنتقم به وأنتقم منه)وحين طفحت الأموال الحلال والحرام بجيوب العشرات والمئات منهم كتبوا على واجهات منازلهم الآية الكريمة : " قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً" [الأعراف:٣٢]..ولما كانت النساء بغيَة كثيرين منهم تزوجوا عاملين بمنطوق الآية: " فانكحوا ما طاب لكم من النساء ، مثنى وثلاث ورُباع ، "ولم يتحدث أحد منهم عن القسط في اليتامى أو العدل بين النساء ،بل لم يكمل أحدهم الآية التي يقول سبحانه في خاتمتها : "ولن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم .." وهناك المئات من النصوص والأحكام معطلة ،ولا يعمل بها أحد، فيما يبقى الحديث عن الغناء والموسيقى علة هؤلاء.

ومع أن ٩٠٪ من محطات الراديو العربية تبث عددا من أغاني فيروز، صباح كل يوم، في تقليد إعلامي،دأبت عليه وسائل الإعلام المسموعة،حتى أصبح عرفا اجتماعيا انسجم مع الذائقة العامة لعقود من الزمن ،أو لنقل هو تفكير غاية في الدقة من أجل منح الناس والمستمعين فسحة مضافة لتأمل الحياة وألق الوجود من خلال الصوت الملائكي الجميل،الذي يأتينا مع خيوط الشمس الأولى،مع الحليب والقهوة والخبز الحار ،مع زقزقة العصافير وخروج الأطفال إلى مدارسهم ،مع هذا كله يصر مسؤول رفيع في مبنى محافظة البصرة على عدم بث أغاني فيروز صباح كل يوم من محطة (راديو البصرة) التي تموّلها وتشرف عليها الحكومة المحلية ،ومن مبالغ البترودولار المخصصة لمشاريع عامة تخدم سكان المدينة.

الغريب في القضية أن المحافظ الدكتور خلف عبد الصمد نفسه دعا قبل نحو من ٣ أشهر نخبة من مثقفي المدينة إلى التداول بشأن تفعيل الثقافة في الحراك الاجتماعي اليومي بما ينسجم مع توجهات دولة رئيس الوزراء،في جعل الثقافة زادا يوميا للمواطن ،لكن أحدا لم يفهم بعد الكيفية التي تريد بها الحكومة تفعيل الثقافة هذه،أو أي ثقافة تقصدها على الرغم من توقعاتنا بالخير خلال حضوره ورعايته مهرجان المسرح الأخير،لكن بادرة حجب صوت فيروز عن أسماع البصريين جاءت مخيبة للآمال في وقت تتعالى فيه مئات الأصوات النشاز من مكبرات الصوت في أماكن مختلفة،في الشوارع والأسواق العامة وداخل أحيائنا المزدحمة،يعني أنا شخصيا لا أفهم كيف تكون الدعوة للحياة من خلال الثقافة بعيدا عن صوت السيدة فيروز فيما تسمح الأجهزة الرقابية لشحاذ قذر يتخذ من شارع عبد الله بن علي مقرا دائما ينعب فيه بصوت هو الأبشع مثيرا اشمئزاز المارة لا عطفهم. ولأني مثل غالبية محبي الحياة في المدينة،وفي العالم،المفتونين بكل ما هو ملائكي ،جميل وحضاري لا أتصور الحياة خارج الموسيقى،خارج صوت فيروز التي لا تقارن بواحدة أو بواحد من مطربي العربية، لأنها لم تكن مطربة حسب، إنما هي ذائقة عربية غاية في الرقي،وهي أكبر من مغنية ،أكبر من وسيلة لتزجية مؤقتة،ولا يُعد سماعُ صوتها استثارة غريزية مثلا،أو شعورا بعاطفة رخيصة،ولا يمكننا تصنيفها ضمن جوقة الطرب العربي النفيس والرخيص معا،هي ماؤنا وهواؤنا وسماؤنا التي نتوازن بها مع ما يتكرم به علينا الحكام من ماء وهواء وسماء،هي تعويذتنا في الزمن الخسيس هذا،سلسلة الذهب الثمينة التي تزيّن أعناقنا،قبل أن يقطعها هؤلاء،هي ما ينفع الناس وهم الزبد الذي يذهب جفاءً.